مقرن الأمير / الملك

طراد العمري

حسمت السعودية موضوع المستقبل، ووافقت هيئة البيعة على تعيين الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولياً لولي العهد، وعرف السعوديون والعالم من هو الملك القادم – بإذن الله –.

جاء البيان من الديوان الملكي واضحاً ومحدداً لا يحتمل التأويل، كما لا يمكن تعديله أو تبديله. تفعيل هيئة البيعة أمر جيد وسابقة محمودة في حسم كثير من الأمور الخاصة ببيت الحكم السعودي، وإجهاض الإشاعات لكل خراص في الإعلام أو مجتهد في وسائل التواصل الاجتماعي.

الأمير مقرن ليس غريباً أو بعيداً عن القرار الاستراتيجي إذا ما استعرضنا خبراته الطويلة والمتعددة، لكنني سأتناول بالحديث هنا الأمير مقرن من زاوية السمات المنبثقة عن خبرته، بوصفه ضابط طيار مقاتل، ومن أهمها: التخطيط، الدقة، الجودة، الوقت، السرعة، الأهداف، الحداثة، المرونة، المنظومة، والخطر وتفاديه أو تدميره. ولذا، كل طيار مقاتل لا بد وأن يعرف لازمة تقول: Fighter Pilot Do It Better، وتعني: «أيها الطيار المقاتل، نفذ أفضل».

نحن في حاجة إلى خصائص وسمات الطيار المقاتل في الأمير/ الملك، لحل عدد من القضايا المحلية الضاغطة في تخفيف البطالة، وإصلاح سوق العمل، وتأمين السكن، وتحسين الرعاية الصحية، وتطوير التعليم، وتعميم الخدمات البلدية، والشؤون الاجتماعية. ولنبدأ بالأزمة التي تستشري يوماً بعد يوم، وهي البطالة المستفحلة، على رغم تصريحات هنا وهناك للتخدير أو للتضليل، واستهلبت بالبطالة، لأنها «القنبلة الموقوتة»، «جدة الكبائر»، ولأن في حلها يسهل حل التحديات الأخرى.

البطالة في بلادنا تعاني من أمرين رئيسين: الأول، عدم معرفة وزير العمل حجم وعمق وخطورة هذا الملف. ولذا، جاء كثير من الحلول في برامج ومبادرات ملونة ومرتجلة ومتخبطة، وتنم عن ردود أفعال أكثر منها خططا واضحة. والأنكأ من ذلك، تصريحات وأرقام يطلقها الوزير والمسؤولون في العمل لا تتناسب مع الواقع.

الأمر الثاني، اختطاف التجار لسوق العمل وهيمنتهم وتحايلهم وتسارع نفوذهم وتمدد مصالحهم بوسائل متعددة، ما جعل وزارة العمل أرجوحة بين كبار وصغار التجار، ولكن بالتأكيد ضد المواطن الباحث عن العمل الذي استثمرت فيه الدولة مبالغ طائلة في الخارج والداخل، لكن المواطن وقع بين مطرقة انعدام الفرص الوظيفية وسندان القبول بوظائف زهيدة العائد المادي، لا تكفي لجزء من نفقاته الشهرية.

لذا نتمنى أن يتسلم الأمير/ الملك – بمناسبة تعيينه – «ملف العمل» شخصياً، وألا يتركه لاجتهادات وتجارب وزير أو مدير. فالملف جداً خطر، ولنتذكر أنه يتصدر اهتمامات كل حكومة في العالم، فخنق البطالة – على سبيل المثال – سيلغي الفقر، أليس صنعة في اليد أمان من الفقر؟

تمكين المواطنين من الوظائف المناسبة ذات الأجر المناسب سيساعد في دفع أقساط السكن، والتأمين الطبي، وفواتير الكهرباء والماء، ومستلزمات الحياة الأخرى المتصاعدة. إشغال الشباب في ما ينفعهم سيوفر على الدولة الكثير من المعاناة، أمنياً واجتماعياً وثقافياً. تشغيل الشباب سيزيد من أمرين: زيادة الولاء والانتماء والتفاؤل. تناقص الاحتقان والإحباط والاستهتار. أخيراً، سيجد الأمير/ الملك الكثير من التبريرات والأعذار من المعنيين عندما يفتح ملف البطالة، لكننا ننصحه – وبامانة – أن يأخذ تلك التبريرات والأعذار «بقليل من الملح» كما يقول المثل الغربي، كما نجزم ونؤكد أنه بالإمكان إلغاء البطالة من المعجم السعودي في غضون ثلاثة أعوام فقط، إذا توافر أمران، الإرادة والإدارة.

المنظومة الإدارية في وزارة العمل ومشتقاتها تحتاج إلى تغيير وتبديل سريعين، بسبب تجمع ثلاث سلبيات: سوء المعرفة، وسوء الإدارة، وسوء التقدير. كما أن إنشاء «هيئة عليا للموارد البشرية» أمر حتمي وضروري، تكون محايدة وتعمل مراقبا على طريقة Stand / Eval، ويعرف الأمير ما يعنيه المصطلح. ختاماً، ثقة المواطن في الدولة «الحكام» ما زالت عالية، لكن الثقة في المنفذين من وزراء «الحكومة» المرتبطين مباشرة بالمواطن متدنية.

ختاماً، نهنئ خادم الحرمين وسمو ولي العهد وهيئة البيعة على وحدة الكلمة، أصلح الله شأنهم. كما نبارك لسمو الأمير مقرن وندعو له بالعون والتوفيق، ونقول له: Do it better

عن «الحياة» اللندنية

حكايات قمة الكويت «2 – 2»

جهاد الخازن

قمة التضامن لمستقبل أفضل في الكويت كانت القمة العربية الخامسة والعشرين، وبعض القمم «غير عادي» عندما يطرأ حدث يستوجب اجتماع القادة العرب. وقد قرأت مرجعاً موثقاً عنها راجعته ووجدت أنني حضرت خمس قمم.

المرجع عن القمم كان كتاباً وزع على هامش قمة الكويت صدر عن وكالة الأنباء الكويتية «كونا» وعنوانه: جامعة الدول العربية، نشأتها والبيانات الختامية.

وجدت في الكتاب مقدمة كتبها الشيخ سلمان صباح سالم الحمود الصباح، وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب، الذي أعتبر جامعة الدول العربية المظلة الشرعية للعمل المشترك.

الشيخ سلمان صديق عزيز يعامل كل مؤتمر وكأنه مسؤول عنه وحده، وجلست إلى جانبه في عشاء استضاف فيه رجال الإعلام، فلم يأكل وهو يقف ويقعد ويسلم على واحد ويعانق آخر، ويتبادل الحديث مع الضيوف فلا يهمل أحداً.

الشباب والصبايا في وزارة الإعلام خبراء في استضافة القمم، ويكفي أن الكويت استضافت أربعاً منها في سنة واحدة. وأعتبر أن حقوقي وصلت إليّ عندما أرى الأخ طارق المزرم أو الأخت صبا خريبط، فهما لا يقصران مع أحد.

القمم العربية الخمس التي حضرتها كان أولها قمة الرباط في أكتوبر 1974، بعد حرب 1973، التي اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين.

قمة الرباط تبقى بين أهم القمم العربية، غير أنني استفدت منها مهنياً بشكل لم أتوقعه، فقد استطعت والزميل محمد عنان، المدير المسؤول لـ«الحياة» في حينه، الحصول على بطاقة عضوية في الوفد السعودي، كما حصل الزميل عزت شكري من وكالة رويترز على عضوية الوفد المغربي، والزميل سليم اللوزي على عضوية وفد عمان، فكنا أربعة صحافيين عرب داخل فندق هلتون حيث جرت جلسات المؤتمر، في حين بقيت صحافة العالم كله في الخارج تنتظر الأخبار.

حضرت بعد ذلك قمتين غير عاديتين، في الدار البيضاء في مايو 1989، وفي القاهرة في يونيو 1996.

غير أن قمة بيروت في مارس 2002 كانت بين أهم القمم إلى درجة منافسة قمة الرباط في 1974، ففيها قدّم ولي العهد السعودي في حينه الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، الملك الآن، مبادرة السلام العربية التي تبناها المشاركون بالإجماع.

في إسرائيل اليوم حكومة نازية جديدة ولا سلام معها، وإذا كان أبو مازن لا يزال يفاوض فلأنه لا يريد أن يتهم بتضييع «فرصة أخرى» للسلام، مع إصراري على أن الفلسطينيين لم يضيّعوا أي فرصة، وإنما هم يواجهون احتلالاً همجياً يحظى بمساعدة غربية، خصوصاً أميركية.

كل من حضر مؤتمراً مهماً يدرك أن الاجتماعات الخاصة على هامش الجلسات المعلنة مهمة، وبعضها أهم من المعلن. وقد حاولت جهدي أن أسمع من وزراء أثق بهم رأيهم في إمكانات رأب الصدع مع قطر بعد أزمتها مع مصر وسحب سفراء ثلاث دول في مجلس التعاون.

وجدت أن العبارة التي ترافق الحديث عن الموضوع هي «أرجوك لا تذكر اسمي» فالوزراء يريدون إنهاء الخلاف إلا أن الذين تحدثت معهم، كلا على حدة، قالوا إنهم لا يتوقعون حلاً غداً أو بعد غد. وقال لي وزير خليجي إنه إذا لم يحلها الشيخ صباح الأحمد فلن يحلها أحد.

سرني أن أرى زين الشباب الأمير سعود الفيصل فقد عرفته على مدى عقودٍ وهو ابن أبيه وطنية وحكمة، وأجمل ما في القمم العربية لي أن الكل من أهلنا، ولست مضطراً كما يحدث في الجمعية العامة للأمم المتحدة أن أفرّ هارباً حتى أبتعد عن أمثال مجرمي الحرب من حكومة إسرائيل الذين يحضرون مؤتمرات عالمية بدل أن يكونوا واقفين أمام محكمة جرائم الحرب في لاهاي.

عن «الحياة» اللندنية

المعونات الإيرانية للمقاتلين في شبه الجزيرة العربية

لوري بلوتكين بوغارت

في 6 مارس، صرح وزير خارجية البحرين أمام «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة بأن العنف المستمر في بلاده «مدعوم بشكل مباشر من قبل عناصر في جمهورية إيران الإسلامية». ورغم أن التصريح لا يفسر بشكل دقيق جميع أشكال العنف السياسي في البحرين، إلا أنه لا ينبغي بالضرورة أن يتم رفض هذه المزاعم باعتبارها دعاية حكومية، لأن تقديرات الاستخبارات الأمريكية تشير إلى أن إيران توفر في الواقع الأسلحة وما هو أكثر من ذلك إلى المقاتلين البحرينيين وآخرين في شبه الجزيرة العربية. ولكبح جماح هذه المساعدات، ينبغي على واشنطن زيادة دعمها المقدم إلى شركائها في دول «مجلس التعاون الخليجي».

الخلفية

إن الهجمات العديدة المرتبطة بإيران والتي وقعت في دول «مجلس التعاون الخليجي» في أعقاب الثورة الإسلامية عام 1979 ساعدت في تشكيل التصورات حول استعداد طهران وقدرتها على دعم العنف في الخليج. وتشمل العمليات الهجومية الأكثر شهرة محاولات انقلاب في عامي 1981 و 1996 من قبل «الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين» و « «حزب الله البحرين»»، على التوالي؛ وتفجيرات واختطاف الطائرات ومحاولة اغتيال أمير الكويت من قبل «حزب الله» واتباعه العراقيين في ثمانينات القرن الماضي؛ وتفجير «أبراج الخبر» في عام 1996 من قبل «حزب الله الحجاز» في المملكة العربية السعودية.

وفي فبراير 2011، بدأت مجموعات كبيرة من المحتجين – غالبيتهم من الشيعة – في التظاهر مطالبين بالإصلاح في البحرين، مما دفع المملكة العربية السعودية إلى إرسال قوات للمساعدة في قمع الانتفاضة بعد ذلك بشهر. وأرسلت الإمارات العربية المتحدة وحدات من الشرطة إلى الجزيرة للغرض نفسه. ويبدو أن هذه المستجدات ما هي إلا عوامل أولية وراء دعم إيران – الذي انتعش من جديد – لبعض المقاتلين في دول «مجلس التعاون الخليجي». فمنذ البداية قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إن تدخل الرياض «غير مقبول»، كما حذر رئيس البرلمان علي لاريجاني من أن «نشر القوات من قبل عدد من الدول الإقليمية...سوف يضر قطعا بالقصور الزجاجية – للوكهم وأمرائهم – في المستقبل».

توفير السلاح للمقاتلين البحرينيين وتدريبهم

ومن وقت لآخر خلال السنوات الثلاث الماضية، أفادت البحرين بأنها صادرت عدداً من الأسلحة التي غالباً ما تضمنت مجموعة من القنابل المحلية الصنع والبنادق والذخيرة. وفي أواخر ديسمبر 2013، أعلنت المنامة عن مصادرة كمية كبيرة على وجه التحديد من الأسلحة – شملت البنادق والذخائر، والمتفجرات، بما في ذلك العشرات من كتل «سي 4» والألغام والقنابل اليدوية التي كان يجري نقلها على متن أحد المراكب. وقد تضمنت بعض القطع علامات أشارت إلى أنها كانت مصنوعة في إيران أو سوريا. وتم إيقاف السفينة بينما كانت في طريقها على ما يبدو من العراق إلى البحرين، وشمل طاقمها اثنان من البحرين.

إن مدى ارتباط إيران بمحاولة التهريب الواضحة لا يزال غير واضح، لكن وفقاً للتقارير تعاملت الحكومات الغربية مع عملية مصادرة الأسلحة بحساسية بالغة. على سبيل المثال، ربما شكل الحادث أساسا لتقييم مجتمع الاستخبارات الأمريكي بأن طهران تمد المقاتلين البحرينيين بالأسلحة، كما بُيّن في تقرير «تقييم التهديد في جميع أنحاء العالم» الصادر عن مكتب مدير الاستخبارات القومية الأمريكية في 29 يناير.

ومنذ بدء الانتفاضة، اتهمت المنامة طهران أيضاً بتوفير التدريب العسكري لبعض البحرينيين في إيران وأماكن أخرى، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الجماعات المتحالفة. وفي تقرير خاص قدمته البحرين إلى الأمم المتحدة في أبريل 2011، اتهمت شبه الجزيرة «حزب الله» بتدريب عناصر المعارضة في معسكرات في لبنان وإيران. وفي مناسبات عديدة في 2013، حددت العراق كموقع آخر للتدريب. وفي وفمبر، قيل إن بحرينيين متورطين في مؤامرات عنف حضروا معسكرات تدريب تابعة لـ«فيلق الحرس الثوري الإسلامي» في إيران ومعسكرات «حزب الله» العراقية في بغداد وكربلاء. كما زعمت البحرين مؤخراً أن بعض المتهمين في تفجير 3 مارس الذي أودى بحياة ثلاثة من ضباط الأمن في الضاحية ، كانوا قد تلقوا تدريباً في إيران، وهو الأمر بالنسبة لإثنين من البحرين تم أسرهما في الاستيلاء على القارب في ديسمبر.

ولا توجد أدلة عامة موضوعية على التدريب الإيراني الحالي للبحرينيين، لكن نصوص استجواب غير سرية من شيعة عراقيين تلقوا تدريبهم في إيران في العقد الماضي توفر وصفاً محدوداً للأساليب التي قد تستخدمها طهران لتدريب الشيعة في الخليج.

الاتهامات السعودية

استشهدت المملكة العربية السعودية، مثلها مثل البحرين، بوجود يد إيران في جميع أشكال الأنشطة الشيعية الداخلية، العنيفة منها وغير العنيفة. وعلى وجه الخصوص، اتهمت الرياض إيران بدعم العنف في المنطقة الشرقية من المملكة ذات الغالبية الشيعية منذ ظهور احتجاجات «الربيع العربي» للمرة الأولى هناك. ومع اشتداد حدة العنف في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، أعلن وزير الداخلية السعودي أن «عدداً من نقاط التفتيش الأمنية والمركبات... تعرض لهجمات متزايدة بالأسلحة النارية في منطقة القطيف من قبل مهاجمين يعملون طبقاً لأوامر أجنبية» – وهذا بالتأكيد إشارة إلى إيران.

ورغم أن دقة المزاعم السعودية بشأن «الأوامر الأجنبية» لا تزال غير واضحة، إلا أن السلطات السعودية مقتنعة فعلياً بأن إيران تحرض على هذا العنف. ووفقاً لمصدر مقرّب من وكالة استخبارات عربية، ترى الرياض أن «قوة القدس» التابعة لـ «فيلق الحرس الثوري الإسلامي» قامت بتدريب سعوديين على تنفيذ عمليات هجومية فعالة أثناء قيادة المركبات ضد أفراد الأمن في منطقتي القطيف والعوامية، والهدف الواضح من ذلك هو جذب النيران المضادة نحو حشود الشيعة.

حلقات تجسس

إن الدول الثلاث التابعة لـ «مجلس التعاون الخليجي» التي كانت الأهداف الأكثر شيوعاً للهجمات السابقة المرتبطة بإيران – الكويت والبحرين والسعودية – أحبطت في السنوات الأخيرة نشاطات ما زُعم بأنها شبكات استخبارات إيرانية. وقد أدانت الكويت عدة أفراد في مارس 2011 بتهمة جمعهم معلومات استخباراتية حول مواقع عسكرية لقوات «فيلق الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني، بما في ذلك معلومات عن منشآت أمريكية. وأشار وزير الخارجية إلى أن الشبكة امتلكت الوسائل والنوايا «لتفجير منشآت كويتية حيوية.»

وفي يوليو، أدانت البحرين أحد مواطنيها كجزء من القضية نفسها. وكان المشتبه به قد حدد مواقع حساسة في الكويت وقام بتصويرها، بما في ذلك منازل الأفراد العاملين في القاعدة البحرية الأمريكية، ومن ثم نقل المعلومات إلى دبلوماسيين إيرانيين في الكويت.

وفي مارس ومايو 2013، احتجزت المملكة العربية السعودية أكثر من عشرين شخصاً – معظمهم سعوديين – بزعم جمعهم معلومات عن منشآت هامة وتلقيهم أموالاً من «فيلق الحرس الثوري الإسلامي»، رغم أن كبار الشخصيات الشيعية السعودية البارزة أدانت هذه الاتهامات وقالت إنها مصطنعة. وعلى أي حال، قد يكون أمام طهران أسباب عديدة وراء مساعيها الأخيرة لجمع المعلومات الاستخباراتية في دول «مجلس التعاون الخليجي»، مثل تقييم المواقف العسكرية للولايات المتحدة ودول الخليج تجاه إيران، والتحضير للقيام بهجمات مضادة في حال شن ضربات ضد قدراتها النووية، أو وضع الأساس لشن هجمات مستقلة حال توجيه ضربة لإيران.

دور الولايات المتحدة

تستطيع واشنطن من خلال توسيع نطاق دعمها للجهود الرامية إلى كبح جماح المساعدات الإيرانية إلى المقاتلين في الخليج أن تحقق العديد من الأهداف في آن واحد. وبشكل أساسي، سوف تعمل هذه المساعدات على خدمة المصالح الأمريكية الأساسية في حفظ استقرار الخليج وأمنه، لا سيما أثناء فترة تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة. ومن جانبهم، سوف يرى شركاء الخليج الاستراتيجيون هذا الأمر باعتباره عملاً جاداً يصاحب الضمانات اللفظية للسياسة الأمريكية تجاه إيران – وعلى وجه الخصوص، سوف ترى الرياض هذا الأمر كدعم مباشر لجهود المملكة في مواجهة تحدياتها الداخلية الخاصة ودعماً لجارتها، البحرين، التي ينبني على وضعها الأمني تداعيات على المملكة العربية السعودية. إن المساعدات المقدمة إلى البحرين يمكن بدورها أن تمنح واشنطن نفوذاً إضافياً للضغط من أجل تطبيق الإصلاحات هناك، استناداً إلى الحجة الصحيحة القائلة بأن الإجراءات ضد التدخل الإيراني لن تكون فعالة إلا إذا صاحبها احترام لحقوق الإنسان والمضي قدماً بالحوار بين الحكومة وغالبية المعارضة التي لا تستخدم العنف.

وعلى الجانب الأمني، ليس هناك شك في أن الولايات المتحدة ووكالات الاستخبارات الخليجية تعاونت في قضايا تشمل مراقبة المنشآت الأمريكية، وتستطيع واشنطن أن تبني على هذا التعاون من خلال مواجهة العمليات الأخرى المرتبطة بإيران في الدول الشريكة. ويمكن أن يأخذ الدعم الجديد عدة أشكال؛ مشاركة المعلومات الاستخباراتية على نطاق أوسع بشأن الأفراد في دول «مجلس التعاون الخليجي» المرتبطين بالمساعدات الإيرانية للمقاتلين؛ والمساعدة في أعمال التدريب الجديدة وتنمية قدرات حرس السواحل والحدود وموظفي الجمارك المحليين لمساعدتهم على الحد من التغلغل الإيراني، وتعاون أعمق في مجال الأمن السيبراني؛ بل واتخاذ إجراءات إضافية لمواجهة المساعدات الإيرانية للمتمردين الحوثيين على طول الحدود السعودية مع اليمن – وهو شيء تراه المملكة تهديداً لأمنها.

وأخيراً، يجب إكمال التدابير الرامية إلى مواجهة الأنشطة الإيرانية بتصريحات خاصة للشركاء في دول «مجلس التعاون الخليجي» بغية الحد من التصوير الزائف والفج لجميع أنشطة الشيعة على أنها أدلة على التآمر الإيراني. إن هذا التصوير قد يفضي في نهاية المطاف إلى تحويل المزيد من الشيعة الخليجيين إلى متطرفين، مما يؤدي إلى نبوءة ذاتية التحقيق حول تآمر الشيعة مع طهران في الأعمال التحريضية والنشاطات المثيرة للفتنة.

عن «معهد واشنطن».. ولوري بلوتكين بوغارت هي زميلة أبحاث في المعهد